Center of Environmental and Social Studies
CESS
مركز الدراسات البيئية والاجتماعية

حالة شركة فولكسفاغن

البصمة: (CID002567)

تتبّع ذهب السُّودان عبر سلاسل التّوريد العالميّة

ابريل ٢٠٢٦

الملخّص التّنفيذيّ

منذُ اندلاع الحرب في السُّودان في أبريل 2023، أصبح الذهب الرّكيزة الأساسيّة لتمويل النزّاع. ومع انهيار نظام التّصدير الرّسميّ وتوسُّع شبكات التهريب عبر الحدود، برز الذهب باعتباره مصدرَ العملات الأجنبيّة الرّئيس للأطراف المُتحاربة. وتشير تقارير رسميّة ودوليّة إلى أنَّ الجهات العسكريّة تحصل على ملايين الدولارات يوميًّا من الأنشطة المرتبِطة بالذهب، وهو ما من شأنه أنْ يخلق اقتصادًا موازيًّا يُطيل أمدَ الصّراع ويُضعف مؤسّسات الدولة المدنيّة.

في عام 2024، استمرّت مصفاة السودان للذهب في الخرطوم (معرّف المصهر (CID002567)) تظهر ضمن أُطُر تقارير سلاسل التوريد العالميّة، بما في ذلك (تقرير الموادّ الخام المسؤولة لعام 2024) الصّادر عن مجموعة فولكسفاغن، وهو إفصاح سنويّ للشّركات يوضّح جهود العناية الواجِبَة لتحديد المخاطر وإدارتها في سلاسل توريد الموادّ الخام. ويحدث ذلك على الرُّغم من استيلاء قوّات الدعم السّريع على المصفاة في مايو 2023، وتعطّلها لاحقًا عن العمل. وتؤكّد صور الأقمار الصناعيّة للفترة (2023-2025) التدمير التدريجيّ للبِنْيَة التّحتيّة والتوقّف الكامل للنشاط الصناعيّ.

ويثير هذا تساؤلًا جوهريًّا:

كيف يمكن أنْ يستمرَّ ظهور ذهبٍ منسوبٍ إلى مصفاة أُسْتُولِيَ عليها عسكريًّا ونُهِبَت ودُمِّرت فعليًّا ضمن سلاسل التّوريد الدوليّة؟

2

لا يُعدُّ هذا مجرّد خطأ إداريّ، بل يكشف عن فجوة هيكليّة خطيرة في أنظمة العناية الواجِبَة لدى الشركات فيما يتعلّق بالمعادن المُستخرَجَة من مناطق النّزاع.

وعقب السّيطرة على المصفاة، رشَح أنه أُسْتُولِيَ على ما يقارب (1.3 إلى 2.7) طن من الذهب و(15) طنًا من الفِضَّة بقيمة تُقدَّر بأكثر من (150) مليون دولار أمريكي. كما تشير التحقيقات اللّاحقة إلى نقل الذهب السودانيّ عبر تشاد وجنوب السودان، وإعادة تصديره عبر دبي، وهو ما يعكس نمطًا راسخًا يتمثّل في إعادة إدماج الذهب المرتبط بالنزاعات في الأسواق العالميّة من خلال مراكز تجاريّة إقليميّة. كما أنّ الفجوة بين أرقام الإنتاج المحليّ وإحصاءات التّصدير في الدول المجاوِرة تدعم وجود أدلّة على عمليات تهريب واسعة النّطاق.

وتُعدُّ فولكسفاغن حالة دراسيّة مهمّة. فعلى الرغم من تأكيد الشركة في تصريحات صحفيّة أنّ إدراج مصهر ضمن تقاريرها لا يعني بالضرورة التّوريد المباشر، فإنَّ المعايير الدوليّة للسلوك التجاريّ المسؤول، بما في ذلك إرشادات منظّمة التّعاون الاقتصاديّ والتنمية بشأن العناية الواجِبَة لسلاسل توريد المعادن من المناطق المتأثّرة بالنّزاعات وعالية المخاطر، تضع عبءَ التحقّق بشكل مباشر على عاتق الشّركات[1]. إنّ تعقيد سلاسل التوريد لا يُعفي الشّركات من المسؤوليّة. كما أنّ الاستمرار في إدراج مصهر غير ممتثِل يعمل في منطقة نزاع، يشير إلى أوجه قصور في آليات الإنذار المبكّر والتنقية.

[1] تُعدُّ إرشادات منظّمة التعاون الاقتصاديّ والتنمية (OECD) للعناية الواجبة بشأن سلاسل التوريد المسؤولة لمعادن من المناطق المتأثّرة بالنّزاعات وعالية المخاطر الإطار الدوليّ الرّئيس الذي ينظّم التوريد المسؤول للمعادن. وتوفّر هذه الإرشادات نهجًا قائمًا على تقييم المخاطر يمكّن الشّركات من تحديد المخاطر وتقييمها والتخفيف منها، مثل تمويل النّزاعات، وانتهاكات حقوق الإنسان، والفساد في سلاسل توريد المعادن.

يمتدُّ هذا الإشكال إلى ما هو أبعد من شركة واحدة، فقد أفادت عدَّةُ شركات متعدّدة الجنسيّات بوجود شبكات مورّدين لديها بما يشمل مصفاة السودان للذهب، رغم وضعها غير المتثِل وثبوت توقُّفها عن العمل. وعليه، تُجسّد هذه الحالة ضعفًا منهجيًّا في أُطُر حوكمة المعادن على المستوى العالميّ، لا سيما في البيئات عالية المخاطر.

إنَّ الحرب في السودان لا تُموَّل من خلال آليات محليّة فقط، بل تدخل ضمن شبكات اقتصاديّة عابرة للحدود يتمّ فيها تبادل الموارد الطبيعيّة مقابل السيولة والأسلحة والدعم اللُّوجستيّ.

ويسهم السماح بتداول الذهب المرتبِط بالنّزاع في الأسواق الدوليّة في:

- **خلق اقتصاد موازٍ ذي طابع عسكريّ.**
- **تسريع تآكل مؤسّسات الدولة.**
- **طالة أمد النّزاع المسلّح.**
- **تحويل المعاناة الإنسانيّة إلى أرباح عابرة للحدود.**
- **الإفصاح الكامل عن المورّدين والوسطاء المرتبطين بالمعرّف (CID002567).**
- **إجراء عمليات تدقيق مستقلّة وشفّافة لسلاسل التوريد.**
- **الالتزام الصارم والعلنيّ بمعايير منظمة التعاون الاقتصاديّ والتنمية، مدعومًا بآليات قابلة للتحقُّق الخارجيّ.**

3

وندعو إلى ما يلي:

من شركة فولكسفاغن والشركات الأخرى ذات الصّلة:

يهدف هذا التقرير إلى رفع الكلفة السياسيّة والقانونيّة والمساس بسُمعة الشّركات التي تتاجر بالذهب المرتبط بالنّزاع في السودان. ولا تقتصر المُساءَلة هنا على مُعاقبة الشّركات، بل تشمل أيضًا إيجاد حوافز للسلوك المسؤول الذي يدعم السّلام وإعادة الإعمار بعد الحرب، وفتح قنوات تُمكّن الشعب السودانيّ من تتبّع استخراج موارده الطبيعيّة وصلتها باستمرار عسكرة الاقتصاد.

من الشّركات والبنوك والمؤسّسات الماليّة:

- التعليق الفوريّ للاتجار في الذهب السوداني المرتَبط بالنّزاع.
- إجراء تحقيقات مستقلّة بشأن مخاطر التعرُّض.
- تعزيز أنظمة الإنذار المبكّر لرصد المصاهر غير المُتثِلَة.

من المجتمع المدنيّ:

- توسيع نطاق التدقيق الأخلاقيّ والسياسيّ خصوصا المتعلق بالموارد الطبيعية أو طرق تمويل النزاع.
- رصد أيّ تدفُّقات دوليّة للذهب المرتبط بالمعرّف (CID002567).
- حملات تضامن واسعة المشاركة لمنع إعادة إدماج ذهب النّزاع في الأسواق العالميّة.

إنّ وقف تدفُّقات الذهب المرتبط بالنزاع ليس مجرد واجب أخلاقيّ، بل يُعدُّ شرطًا هيكليًّا أساسيًّا لإنهاء تمويل الحرب في السودان.

أعدّ مركز الدّراسات البيئيّة والاجتماعيّة (CESS) السّودانيّ هذا التقرير في إطار جَهْد أوسع يهدف إلى إرساء آليات شفّافة للتتبُّع والمساءَلة فيما يتعلق بالتدفّقات الماليّة والمصالح الاقتصاديّة التي لا تزال تغذّي الحرب الجارية في السودان. كما يسهم هذا العمل في بناء إطار قادر على تعطيل تمويل الحرب وحماية الموارد الطبيعيّة للسُّودان من المزيد من الاستغلال؛ من خلال توثيق الروابط داخل سلاسل التوريد وتحديد أوجه القصور الهيكليّة في أنظمة العناية الواجبة العالميّة.تأسس مركز الدراسات البيئية والاجتماعية في عام 2021 كمركز دراسات سوداني أهلي يعمل في مجالات البحث والمناصرة حول قضايا البيئة والاقتصاد والمجتمع. ينطلق عمل المركز من فهم يربط بين قضايا الموارد الطبيعية والصناعات الاستخراجية وحقوق الإنسان وتدهور البيئة وأشكال الاستغلال الاقتصادي في السودان.

Center of Environmental and Social Studies
CESS
مركز الدراسات البيئية والاجتماعية

© مركز الدراسات البيئية والاجتماعية (CESS)، أبريل 2026.

المحتوى

مقدّمة 6

الاستيلاء على مصفاة الذهب السودانيّة وتمويل الحرب 9

التحقُّق من الأدلّة عبر الأقمار الصناعيّة: صور الأقمار الصناعيّة وتوقُّف المصفاة 10

طرق تهريب الذهب السوداني وإدخاله مجدَّدًا إلى الأسواق العالميّة 14

ظهور مصفاة السودان للذهب في تقارير فولكسفاغن للمواد الخامّ المسؤولة 15

بماذا نطالب فولكسفاغن؟ 18

خاتمة 19

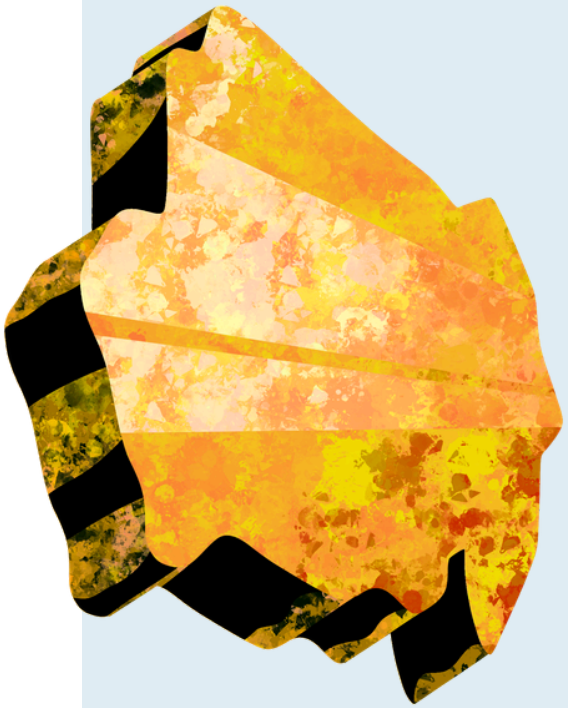

مقدّمة

شهد الطلب العالميّ على الذهب خلال السنوات الأخيرة ارتفاعًا حادًّا وغير مسبوق. فقد كثّفت الشّركات الدوليّة والبنوك المركزيّة والمؤسّسات الماليّة والمستثمرون من القطاع الخاص مشترياتهم من الذهب استجابةً لتقلُّبات الأسواق، وتزايد التشرذُم الجيُوسياسيّ، وأنظمة العقوبات، وتصاعد حالة عدم اليقين بشأن استقرار الدولار الأمريكيّ. وقد بلغت أسعار الذهب مستوياتٍ تاريخيّةً، فيما واصلت احتياطيات البنوك المركزيّة التوسُّع بمعدّلات قياسيّة. وأسهمت هذه البيئة العالميّة المشحونة بعدم اليقين والاتجاه نحو التحوُّط الماليّ في تعزيز الطلب على الذهب بشكل كبير، مما أوجد حوافز قويّة للتوريد السّريع، غالبًا من بيئات عالية المخاطر تضعف فيها آليات الرقابة. ويشكّل هذا الارتفاع الراهن في تراكم الذهب عالميًّا السّياق الهيكليّ الأوسع الذي يتمّ ضمنه استيعاب الذهب السّودانيّ المرتبط بالنزاع في الأسواق الدوليّة.

وُصِفَت الحربُ في السودان، منذ اندلاعها في أبريل 2023، بأنها أكبر أزمة إنسانيّة في العالم، لأنّها خلّفت عشرات الآلاف من القتلَى، وأدّت إلى نزوح أكثر من (13) مليون مواطن من منازلهم.[2] [3] كما تسبَّبت في تدهور الخدمات الأساسيّة وتدمير بِنيَة البلاد التّحتِيّة.[4] ويعتمد استمرار هذه المآسي بدرجة كبيرة على التمويل من مصادر متعدّدة، يأتي في مقدمتها تعدين الذهب، الذي أصبح مصدر الأطراف المتحاربة الرئيس للحصول على الأسلحة والمال. إنَّ إنهاء هذه الحرب يتطلّب وقف استغلال الذهب الذي يغذّيها ويحرم الشّعب السودانيّ من فرص السّلام والتنمية.

2 أخبار الأمم المتّحدة. (9 يناير 2026). السودان -بعد ألف يوم، يدفع المدنيُّون ثمن حرب لم يختاروها. https://news.un.org/ar/story/2026/01/1144008
أُنظر أيضًا: المفوضية السّامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين. (2025). خريطة وضع السودان: التحديث الإقليمي الأسبوعيّ -1 ديسمبر 2025 [خريطة/إنفوغرافيك].

https://data.unhcr.org/en/documents/details/119998

3 المفوضية السّامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين. (2025). خريطة وضع السودان: التحديث الإقليميّ الأسبوعيّ -1 ديسمبر 2025 [خريطة/إنفوغرافيك].
https://data.unhcr.org/en/documents/details/119998

4 اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر. (2025). السودان: تصاعد الهجمات على البنية التحتيَّة المدنيّة الحيويّة في ظل احتدام القتال.
https://www.icrc.org/en/news-release/sudan-attacks-critical-civilian-infrastructure-amid-escalating-fighting

تشير عِدَّة تقارير إلى أنّ هذه الحرب تمثّل أحد أشكال التنافس على موارد البلاد.[5] وقد أبرزت تقارير دوليّة متعدّدة كيفية تهريب الذهب السودانيّ إلى خارج البلاد، ليُعاد ضخُّه في الأسواق الإقليميّة والدوليّة؛[6] محقّقًا أرباحًا ضخمة لأطراف خارجية، مقابل تزويد الأطراف المتحاربة بالأسلحة والدعم اللوجستيّ. ومنذ عام 2020، رُصِدَ سباق تسلّح مرتبِط بقوّات الدعم السّريع وَوُثِّق بشكل موثوق، حيث جرى تمويل هذا التوسُّع العسكريّ من عائدات تصدير الذهب، التي استُخدمت على نطاق واسع في اقتناء المركبات رباعيّة الدفع وأنظمة عسكريّة أخرى.[7] وقد أوضحت تقارير عِدَّة أخرى، حتى قبل اندلاع الحرب، العلاقة بين قوّات الدعم السّريع ودولة الإمارات العربيّة المتحدّة (الإمارات).[8] وبذلك تحوّلت الحرب إلى اقتصاد عابِر للحدود قائمٍ على مُقايضَة الموارد بالأسلحة، لذلك فإن استمرار النزاع المسلح لا يعتمد فقط على الفاعلين المحلّيين، بل أيضًا على أطراف إقليميّة ودوليّة ترى في الحرب فرصةً لتحقيق الربح والنفوذ. وهو ما يستدعي أنْ تَضّطلع الشّركات والدول المستفيدة من هذه الشّبكات بمسؤولياتها في إيلاء العناية الواجبة، وبذل جهود حثيثة للحدِّ من تحويل هذه الأرباح إلى أدواتٍ تقتل الشعب السودانيّ.

5 تقرير الذهب الأفريقيّ. (2025). السودان -تدفقات تجارة الذهب الأفريقيّ. AfricanGoldReport.org https://www.africangoldreport.org/sudan

6 لويس، أ. (21 مارس 2025). نظرة فاحصة: ما أسباب الحرب في السودان؟ رويترز. https://www.reuters.com/ar/world/EOTHCJVZ7R/OTDN5HL234LU6D3A-2025-03-21 أُنظر ايضًا: عبد الرحمن، م. ص. (2023). حرب السودان الأخرى: دور الذهب في اقتصاديات الحرب. مرصد الشّفافية والسّياسات في السودان. الرابط: https://sudantransparency.org/sudans-other-war-the-place-of-gold-in-war-economics/

7 قلوبال ويتنس. (أبريل 2020). كيف حصلت قوات الدعم السريع على مركباتها القتاليّة رباعيّة الدّفع: تقنيات الاستخبارات مفتوحة المصدر وراء تحقيقنا حول السودان. https://globalwitness.org/en/campaigns/conflict-resources/how-the-rsf-got-their-4x4-technicals-the-open-source-intelligence-techniques-behind-our-sudan-expose/

8 دونوفان، ن.، كِنت، ر.، وأبو الغيث، م. (2020). كيف حصلت قوات الدعم السّريع على مركباتها القتاليّة رباعيّة الدفع: تقنيات الاستخبارات مفتوحة المصدر وراء تحقيقنا حول السودان. غلوبال ويتنس. https://globalwitness.org/en/blog/how-the-rsf-got-their-4x4-technicals-the-open-source-intelligence-techniques-behind-our-sudan-expos%C3%A9
سليمان، أ.، وبَلْدُو، س. (2025). الذهب والحرب في السودان. تشاتام هاوس.

الاستيلاء على مصفاة الذهب السودانيّة وتمويل الحرب

أُنشئت مصفاة السودان للذهب في عام 2012، في ذروة الأزمة الاقتصاديّة التي شهدتها البلاد.[9] وقد تزامن إنشاؤها مع توسّع قطاع التعدين والبحث عن بدائل اقتصاديّة لتعويض خسارة عائدات النفط بعد استقلال جنوب السودان. وأدّت المصفاة دورًا محوريًّا في تنظيم عمليّة تصدير الذهب، حيث يُكرَّر الذهب ويُنقَّى إلى درجة نقاء عالية (999.9)، بما يتيح التقييم الدقيق للكمّيات المصدّرة، وتحديد حصّة الحكومة من الإنتاج، واحتساب عائدات الصادرات المحوَّلة إلى عملات أجنبيّة، الأمر الذي يسهم في توفير النقد اللّازم لاستيراد السلع الأساسيّة. وبناءً عليه، فإنَّ معظم الذهب الموجود في المصفاة يعود إلى المنتجين والشركات التي تقوم بعملية التكرير باعتباره إجراءً حكوميًّا إلزاميًّا.

وباعتبارها حجر الزاوية في هذه العملية الإلزاميّة، تُمنح المصفاة بصمةً رقميّةً دائمة ضمن أنظمة تتبّع سلاسل التوريد الدوليّة للمعادن عالية المخاطر التي تنظّمها مبادرة التعدين المسؤول (RMI)، التي تحمل رقم تعريف المصهر (CID002567). ويتيح هذا الرّمز تتبّع شبكات الموّردين التي لا تزال تضمن المصفاة، طالما أنها خاضعة لمتطلبات الإبلاغ الخاصّة بالمبادرة

مبادرة المعادن المسؤولة (RMI) هي برنامج صناعيّ يندرج ضمن تحالف الأعمال المسؤولة، ويوفّر أدواتٍ ومعاييرَ لمساعدة الشّركات على إجراء العناية الواجبة بشأن سلاسل توريد المعادن.

ثمَّة نقطة تحوّل مهمّة في استغلال قطاع التعدين لتمويل الحرب، سيطرة قوّات الدعم السّريع على المصفاة الوطنية للذهب في الخرطوم في 24 مايو 2023، حيث استولت القوّات على ما يقارب (1.3) طن من الذهب غير المُكرَّر و(15) طنًا من الفَضَّة الجاهزة للتصدير، بقيمة تقديريّة بلغت نحو (150) مليون دولار أمريكيّ في ذلك الوقت.[10]

وأكَّد وزير المالية السودانيّ هذه الواقعة، مشيرًا إلى أنّ الكميّة بلغت نحو (2.7) طن. كما أوضح وزير المعادن أنّ هذه الكميات كانت قد وُثِّقت مُسبقًا وهي مخصّصة للبنك المركزيّ ووزارة الماليّة والشّركات الخاصّة والمحفظة الاستراتيجيّة للدولة، واستولت عليها قوّات الدعم السريع بالكامل خلال أقل من (40) يومًا من اندلاع الحرب.[12]

8

[9] بي بي سي عربي. (20 سبتمبر 2012). الرئيس السودانيّ يفتتح أول مصفاة للذهب في البلاد. https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/09/120920_sudan_gold_refinery

[10] عبد الرحمن، م. ص. (2023). حرب السودان الأخرى: دور الذهب في اقتصاديات الحرب. مرصد الشّفافية والسّياسات في السودان. الرابط: https://sudantransparency.org/sudans-other-war-the-place-of-gold-in-war-economics/

[11] صحيفة سودان تريبيون. (2024). الوزير السودانيّ يتّهم قوات الدعم السّريع بنهب الذهب والفضة. https://sudantribune.com/archives/282483

[12] تاق برس. (21 فبراير 2024). وزير المعادن السوداني يكشف عن استيلاء ونهب الدعم السريع لـ 15 طن من الفضة و1273 كيلو جرام من الذهب. https://url-shortener.me/JDAI .

التحقُّق من الأدلّة عبر الأقمار الصناعيّة: صور الأقمار الصناعيّة وتوقُّف المصفاة

9

اعتمد هذا التحقيق على تحليل زمنيّ لصور أقمار صناعيّة عالية الدقّة تغطّي موقع مصفاة السودان للذهب في الخرطوم خلال الفترة من أبريل 2023 إلى يونيو 2025، بالإضافة إلى مقابلات مع موظّفين في المصفاة. كما تتعزّز الأدلّة من خلال التغييرات في سياسات تصدير الذهب السودانيّ، ولا سِيما التعديلات التشغيليّة الصّادرة في 11 يونيو 2023 عن بنك السودان، والتي قضت بأنْ يُصَدَّر الذهبُ عبر الهيئة السودانيّة للمواصفات والمقاييس (SSMO) أو وزارة المعادن، وليس عبر المصفاة.

ويُظهر التحليل المقارِن حدوث تغيّرات هيكليّة جوهريّة داخل الموقع تشير إلى تدمير تدريجيّ وتوقُّف كامل للنشاط الصناعيّ، الأمر الذي قد يدلُّ على إنّ الذهب الذي يحمل الرمز (CID002567) و الذي ظهر في تقرير شركة فولكسفاغن للمعادن الخام لعام 2024 ، هو على الأرجح الذهب الذي أبلغ عن تخزينه داخل المصفاة.

- **أبريل 2023: تظهر المصفاة في حالة تشغيل شبه طبيعيّة، مع مبانٍ صناعيّة مكتملة، وأسقف سليمة، ومناطق تخزين، واضحة.**

مصفاة السودان للذهب، أبريل 2023.

- **نوفمبر 2024: دمار واسع النطاق في البِنْيَة التّحتيّة، ومبانٍ مُحترقَة، وأسقف مُنهارة، واختفاء المَعَدَّات الصناعيّة التي كانت ظاهرة سابقًا.**

مصفاة السودان للذهب، نوفمبر 2024.

- **فبراير 2025: استمرار التّدهور، حيث تحوّلت أجزاء واسعة من الموقع إلى مناطقَ خاليةٍ من أيّة بِنيَة تشغيليّة، مع بقايا منشآت مُحترقَة أو مُدمَّرة.**

مصفاة السودان للذهب، فبراير 2025.

السّياق المكانيّ:

صورة ساتلايت لمصفاة السودان للذهب أُلتُقِطَت في يونيو 2025

تُظهر المقارنة مع خرائط السيطرة العسكريّة أنَّ المصفاة كانت تقع ضمن مناطق خاضعة لسيطرة قوّات الدعم السريع بحلول يوليو 2024، وهو ما يتَّسق مع توقيت التدمير وتوقف التشغيل.

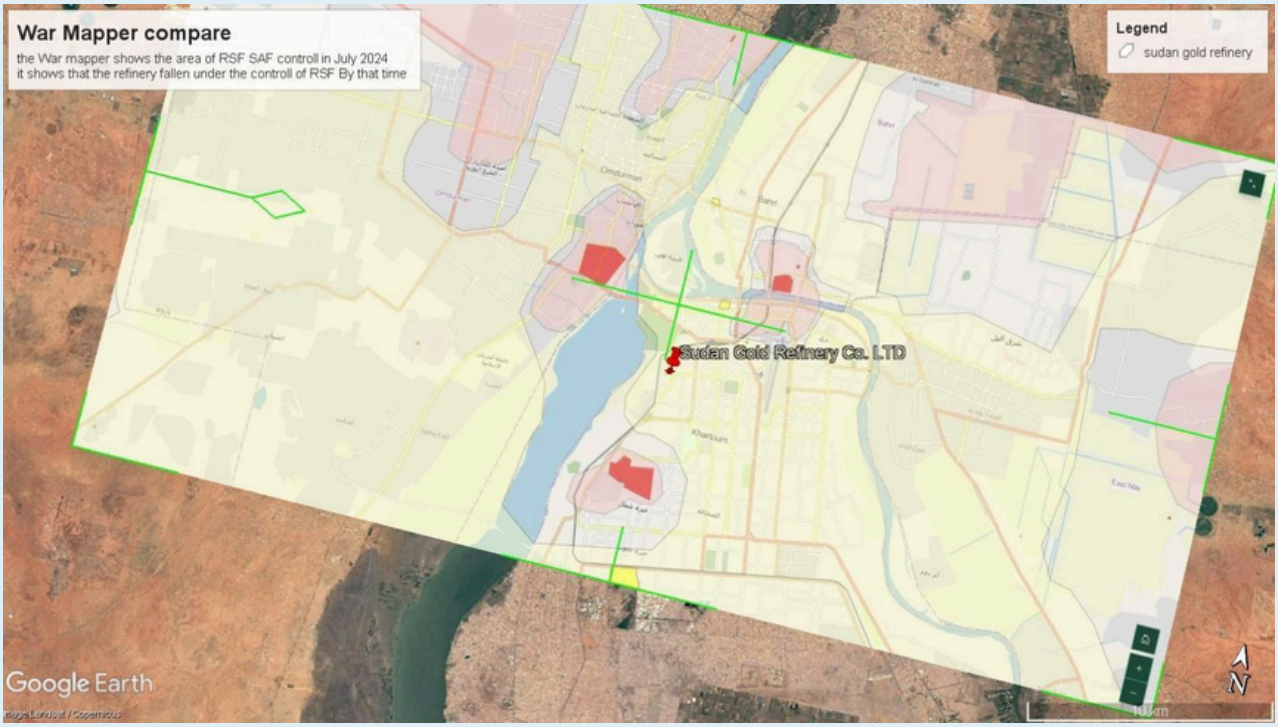

مقارنة موقع المصفاة مع خرائط السيطرة العسكريّة – (War Mapper)

تُظهر الصور والخرائط وعمليات التتبع التي أجريناها ما يلي:

تشير الأدلة الفضائيّة إلى أنّ مصفاة السودان للذهب لم تكن قادرة على الإنتاج أو تكرير الذهب الجديد بشكلٍ فعّال منذ مرحلة مبكّرة، على الأقل قبل اكتمال علامات التوقّف والتدمير الظاهرة في الصور الجويّة. وبناءً عليه، لا يمكن اعتبار أيّ ذهب يُنسب إلى هذه المصفاة بعد توقّفها الفعليّ نتيجةَ نشاطٍ صناعيّ مشروعٍ أو خاضع للرقابة. ومن المرجح أن يكون مصدر هذا الذهبِ هو احتياطيات كانت موجودة مسبقًا، إما نُهِبت قبل أو خلال فترة سيطرة "قوات الدعم السريع"، أو أُسْتُوليَ عليها من مخزونات كانت محفوظة ومصادرة عقب تصفيتها من قبل مالك خاص.

عطفًا على ذلك، تتحوَّل المساءَلة من مستوى "عدم الوعي" إلى مستوى الأدلّة الموثَّقَة، خاصّة عندما تستمر المصفاة في الظهور ضمن سلاسل التوريد الدوليّة رغم توقف عملياتها على الأرض، مما يترك مساحة محدودة للشركات للادّعاء بالجهل.

طرق تهريب الذهب السوداني وإدخاله مجدَّدًا إلى الأسواق العالميّة

بعد الاستيلاء على مصفاة السودان للذهب في 2023، وثّقت تقارير مستقلّة نقل بعض الذهب المنهوب عبر طرق تهريب إلى دولة تشاد باعتبارها نقطةَ عبورٍ رئيسة قبل التوجّه إلى أسواق إعادة التّصدير.[13] وأشارت عِدَّةُ تقارير إلى أنّ قوّات الدعم السريع بدأت بسرعة بتأمين طرق التوريد غربًا نحو تشاد وجنوبًا عبر جنوب السّودان، بعد الاستيلاء على كمّيات كبيرة من الذهب واستقرار صادراته؛[14] وهو ما يعكس تحويل الذهب إلى قناة تمويل عابرة للحدود على نطاق أوسع.

وأكّدت تحقيقات حديثة من منصّات موثوقة، تحقَّق منها مركز الدراسات البيئية والاجتماعية لاحقًا عبر مقابلات مع تجّار الذهب، أنّ هنالك كمياتٍ كبيرةً من الذهب السودانيّ وموادّ أخرى عبرت الحدود إلى دولة تشاد ودولة جنوب السودان منذ اندلاع الحرب، قبل إعادة تصديرها إلى إمارة دبي، في نمط تهريب يفسّر الفجوة بين أرقام الإنتاج المحليّ وحجم الصادرات المسجَّلة في الدول المجاورة.[15]

صورة تُظهر مطبوعات مصفاة الذهب السودانيّة متطابقة مع تلك المعروضة في الأسواق التشاديّة. المصدر: (Mogo Press)

[13] بيم ريبورتس. (2025). السّبائك الدمويّة: كيف يهرّب السودان الذهب لتمويل حربه المدمّرة. بيم ريبورتس. https://shorturl.fm/VKu4Y

[14] موجو برس. (2023). منذ اندلاع الحرب في 15 أبريل 2023 بين الجيش السودانيّ وقوات الدعم السّريع. فيسبوك. https://m.facebook.com/story.php?story_fbid=pfbid032bUBy2v94xPv96TQNwToxeEnjbgoVhAtdVhZyFqvBoip53VsoG46JHWoNxtFYSQFl&id=100063687034961

[15] دارفور24. (2025). الذهب المهرّب يغذّي اقتصاد الحرب في السودان، حسب تقرير. دارفور24. https://www.darfur24.com/en/2025/09/27/smuggled-gold-fuels-sudans-war-economy-report-says;
مركز الدّراسات البيئيّة والاجتماعيّة (CESS). (2025). رصد أداء تعدين الذهب في السودان خلال 2024. مركز الدّراسات البيئيّة والاجتماعيّة. https://cess-sudan.com/pdfs/Fuel%20of%20War%20and%20Resource%20Depletion.pdf;
SWISSAID. (2025). الإمارات العربيّة المتّحدة: أكثر من أيّ وقت مضى مركز للذهب المرتبط بالنّزاع. https://www.swissaid.ch/en/media/united-arab-emirates-more-than-ever-a-hub-for-conflict-gold/

ظهور مصفاة السودان للذهب في تقارير فولكسفاغن للمواد الخامّ المسؤولة

لم يتوقف تدفق الذهب عند حدود المنطقة، بل تجاوزها ليُدمَج مجدّدًا في مسارات تجارة الذهب العالميّة. ووفقًا لتقرير منظمة "سويس إيد" (SwissAid)، تطوّرت أسواق الذهب في دبي لتصبح مستوردًا رئيسًا للذهب من الدول الأفريقيّة، حيث تعمل باعتبارها مركز انتقال للذهب الأفريقيّ قبل إعادة دمجه في الأسواق العالميّة مثل سويسرا.[16]

إنّ ضعف إجراءات العناية الواجبة في دولة الإمارات العربيّة المتّحدة يخلق بيئة مواتية لتجارة الذهب غير المشروعة، بما في ذلك التعامل في "الذهب المرتبط بالصّراعات". كما أنّ تجارة الذهب غير المشروعة من السودان إلى الإمارات تقوّض دور الدولة السودانيّة الجوهريّ في تنظيم تجارة الذهب، بالسماح بتدفّقه إلى الأسواق العالميّة أو منعه، ممّا يُضعف الرقابة على تدفّق ذهب الصّراعات.[17]

حتى بعد أبريل 2023، ظلّت مصفاة السودان للذهب جزءًا من شبكات المورّدين لشركات عالميّة كبرى، على الرغم من عدم امتثالها لمعايير مبادرة المعادن المسؤولة (RMI). فيما يلي قائمة -غير حصرية- بالشركات التي أفادت التقارير بأنّها أظهرت ذهبًا منسوبًا للمصفاة بعد إغلاقها:[18]

- (3M) ثري إم (2023، تكتل، الولايات المتّحدة).
- أبلايد ماتيريالز (2024، سيمي كوندكتورز، الولايات المتّحدة).
- أفيري دينيسون (2023، التغليف، الولايات المتّحدة).
- بيكر هيوز (2024، البترول، الولايات المتّحدة).
- بالارد باور سيستمز (2024، الطاقة البديلة، كندا).
- كوهو (2024، سيمي كوندكتورز ، الولايات المتّحدة).
- كونميد (2024، المعدات الطبية، الولايات المتّحدة).
- كريكوت (2024، الإلكترونيات الاستهلاكية، الولايات المتّحدة).
- كومينز (2024، المعدات الثقيلة/السيارات، الولايات المتّحدة).
- دوفر (2024، تكتل، الولايات المتّحدة).
- إيستمان كوداك (2024، الإلكترونيات، الولايات المتّحدة).
- إنيرفليكس (2024، النفط والغاز الطبيعي، كندا).
- (F5) (2024، التكنولوجيا، الولايات المتّحدة).
- فوجيتسو (2024، تكنولوجيا المعلومات، اليابان).
- هاليبرتون (2024، النّفط والغاز، الولايات المتّحدة).
- كيانس (2024، الإلكترونيات، اليابان).
- كيمبال إلكترونيكس (2024، الإلكترونيات، الولايات المتّحدة).
- (KLA) (2024، سيمي كوندكتور، الولايات المتّحدة).
- كونيكا مينولتا (2024، الإلكترونيات، اليابان).
- ليكسمارك (2024، الحواسيب، الولايات المتّحدة).
- ليفانوفا (2024، الأجهزة الطبية، الولايات المتّحدة).
- ليفت (2024، النقل، الولايات المتّحدة).
- ميرك (2023، الموادّ الكيميائيّة/الأدوية، ألمانيا).

[16] العونة السويسريّة -سويس ايد. (2024). على أثر الذهب الإفريقيّ: قياس الإنتاج والتّجارة لمكافحة التدفّقات غير المشروعة. سويس ايد. On the trail of African gold - Swissaid

[17] يشير مصطلح "غير متوافق" إلى مصهر أو مورد لم يتم التحقُّق من امتثاله للمعايير المعترف بها للمصادر المسؤولة ومعايير العناية الواجبة التي تنظم سلاسل توريد المعادن.

[18] تستند القائمة إلى مراجعة التقارير السنويّة المقدَّمة إلى هيئة الأوراق الماليّة والبورصات الأمريكيّة و/أو المنشورة على المواقع الإلكترونيّة للشركات. ويشير العام المذكور إلى آخر سنة ماليّة عُثِرَ فيها على إشارة للرمز (CID002567). وبينما تضمّنت العديد من الشركات تقارير من عام 2023، إلّا أنّها لم تذكر التاريخ الدقيق، وبالتالي أُدرِجَت في هذه القائمة حيث يُحتمل أن يكون الذهب قد حُصِلَ عليه قبل اندلاع الحرب.

- مايكروشيب (2024، سيمي كوندكتور، الولايات المتّحدة).
- ميتسوبيشي (2024، مجموعة شركات، اليابان).
- نوكيا (2024، الاتصالات/الإلكترونيّات، الولايات المتّحدة) فنلندا).
- أوستر (2024، ليدار، الولايات المتّحدة).
- كوانتوم (2024، تخزين البيانات، الولايات المتّحدة).
- ريكو (2024، إلكترونيّات/تصوير، اليابان).
- روكويل أوتوميشن (2024، أتمتة صناعية، الولايات المتّحدة).
- ساندفيك (2023، هندسة، السويد).
- سيمتك (2024، سيمي كوندكتورز ، الولايات المتّحدة).
- تي إي كونكتيفيتي (2024، إلكترونيات، أيرلندا/الولايات المتّحدة).
- تسلا (2023، سيارات/طاقة متجددة، الولايات المتّحدة).
- زيبرا (2024، تكنولوجيا، الولايات المتّحدة).

تُجسّد هذه القائمة فشلًا عالميًّا في فك الارتباط مع هذا المورد غير المُمتثِل، على الرّغم من العواقب الإنسانيّة المدمّرة للحرب في السودان، وبعد أنْ أصبح دور الذهب باعتباره موردًا للصّراعات واضحًا للعيان.

وفقًا لتقرير الموادّ الخامّ المسؤولة لعام 2024 الصّادر عن مجموعة فولكسفاغن،[19] كانت مصفاة السودان للذهب في الخرطوم من بين مصاهر (TG3) التي تعامل معها موردو المجموعة في عام 2024[20]، وقد كانت جزءًا من هذه القائمة على الأقل منذ عام 2021. سلّط تحقيق أجرته دويتشه فيله (2025) الضوء على هذه المصاهر والمسارات المحتملة الأخرى لدخول الذهب المرتبط بالنّزاع إلى سلسلة توريد المجموعة[21]، وفي ردها على شبكة (DW)، أشارت الشركة بشكل غامض إلى "تعقيد" سلاسل التوريد، بأنّ ظهور المصفاة السودانيّة في تقارير الموادّ الخامّ "لا يشير بالضرورة إلى أنّها جزء من سلسلة التوريد لدينا"، ويشير بيان الشركة بشكل علني واستباقيّ مع احتمال التواطؤ في تمويل الحرب.[22]

أكدت مجموعة فولكسفاغن في تقريرها عن المواد الخام المسؤولة، بشكل مستمر على مواصلة تطوير نظام الإبلاغ عن المخالفات ونشاط "التوعية" للحد من مصاهر الذهب غير المطابقة من شبكة مورديها: لماذا لا تزال حالات واضحة مثل مصفاة الذهب السودانية تمر دون أن يلاحظها أحد؟

[19] يُعدُّ تقرير المواد الخام المسؤولة إفصاحًا سنويًّا تصدّره مجموعة فولكسفاغن يوضح نهج الشركة في تحديد المخاطر البيئيّة وحقوق الإنسان وتقييمها والتخفيف منها ضمن سلاسل توريد المواد الخام الرئيسة المستخدمة في منتجاتها. ويشكّل هذا التقرير جزءًا من إطار فولكسفاغن الأشمل للاستدامة والعناية الواجبة في سلاسل التوريد، ويهدف إلى إظهار التزام الشركة بالمعايير الدوليّة للمصادر المسؤولة، بما في ذلك إرشادات العناية الواجبة لمنظمة التعاون الاقتصاديّ والتنمية لسلاسل توريد المعادن من مناطق النّزاع والمناطق عالية المخاطر، ومبادئ الأمم المتّحدة التوجيهيّة بشأن الأعمال التجاريّة وحقوق الإنسان، والمعايير الأساسيّة للعمل التابعة لمنظمة العمل الدوليّة، والأطر التنظيميّة والمعايير البيئيّة والاجتماعيّة وحوكمة الشّركات ذات الصّلة.

[20] مجموعة فولكسفاغن. (2025، 26 مارس). تقرير الموادّ الخام المسؤولة 2024. مجموعة فولكسفاغن.
https://www.volkswagen-group.com/en/publications/more/responsible-raw-materials-report-2024-2986.
مع أنّ هذه النسخة تدرج مصفاة السودان للذهب تحت معرّف خاطئ (CID000041)، والذي يُستخدَم هنا من قبل الشركة الروسيّة (OJC Krastsvetmet)، فإنّ نسخة سابقة رُفعَت في مكان آخر تحتوي على المعلومات الصحيحة:
https://uploads.vw-mms.de/system/production/files/cws/041/425/file/1f1d1cad5cdf48d12529f96222b55642efcfed73/Volkswagen_Group_Responsible_Raw_Materials_Report_2024_1.pdf?1756735462.

[21] مجموعة فولكسفاغن. (2025، 26 مارس). تقرير الموادّ الخام المسؤولة 2024. مجموعة فولكسفاغن.
https://www.volkswagen-group.com/en/publications/more/responsible-raw-materials-report-2024-2986.
مع أنّ هذه النسخة تدرج مصفاة السودان للذهب تحت معرّف خاطئ (CID000041)، والذي يُستخدَم هنا من قبل الشركة الروسيّة (OJC Krastsvetmet)، فإنّ نسخة سابقة رُفعَت في مكان آخر تحتوي على المعلومات الصحيحة:
https://uploads.vw-mms.de/system/production/files/cws/041/425/file/1f1d1cad5cdf48d12529f96222b55642efcfed73/Volkswagen_Group_Responsible_Raw_Materials_Report_2024_1.pdf?1756735462.

[22] دويتشه فيله. (2025) هل تُصنَع سيارات فولكسفاغن الكهربائيّة من معادن صراع أفريقيّة؟ (غريغورز شيمانوسكي، تيم لويمس، زوزا نازاروك).
https://www.dw.com/en/are-volkswagens-evs-made-with-african-conflict-minerals/a-74114710 ، ماركت إكسبرس. (2025). معادن سيارات فولكسفاغن الكهربائيّة من إفريقيا: هل ترتبط سلسلة التوريد بصراع؟
https://www.marketexpress.in/2025/10/vws-ev-minerals-from-africa-is-volkswagens-supply-chain-linked-to-conflict.html ، ياهو نيوز المملكة المتّحدة. (2025). تقرير: سيارات فولكسفاغن الكهربائيّة مصنوعة من معادن من مناطق صراع أفريقيّة.
https://uk.news.yahoo.com/volkswagens-evs-made-african-conflict-120700840.html?utm.com

يشير مصطلح (3TG) إلى أربعة معادن هي: القصدير (Tin)، التانتالوم (Tantalum)، التنغستن (Tungsten)، والذهب (Gold)، وتُستخدَم على نطاق واسع في الإلكترونيّات، ومكوّنات السّيارات، ومنتجات مصنّعة أخرى. وتُعرَف هذه المعادن عادةً باسم "المعادن المرتبطة بالنّزاع" ضمن أُطُر حوكمة سلاسل التوريد الدوليّة، نظرًا لأنّ استخراجها وتداولها قد ارتبطا، في بعض السّياقات، بتمويل الجماعات المسلّحة وانتهاكات حقوق الإنسان في المناطق المتأثّرة بالنّزاع أو عالية المخاطر. وبناءً على ذلك، يُتوقّع من الشّركات التي تحصُل على هذه المعادن أنْ تُجري العناية الواجبة على سلاسل توريدها بما يتوافق مع المعايير الدوليّة، مثل إرشادات منظمة التعاون الاقتصاديّ والتنمية للعناية الواجبة في سلاسل توريد المعادن من المناطق المتأثّرة بالنزاع وعالية المخاطر (OECD Due Diligence Guidance).

لا يعفي هذا التبرير الشركة من المسؤوليّة عن الانتهاكات المحتملة لالتزاماتها القانونيّة والأخلاقيّة، لا سيما وأنها تعكس الإحسان والمسؤولية الاجتماعية من خلال منظمتها المعنية بمساعدة اللّاجئين؛[23] ففي تقارير الموادّ الخام المسؤولة، أكّدت مجموعة فولكسفاغن باستمرار على تطوير نظام للتنبيه المبكّر وأنشطة "التواصل" للحدّ من وجود المصاهر غير المتوافقة ضمن شبكات مورديها؛ فلماذا يمكن لحالات واضحة مثل مصفاة السودان للذهب أنْ تتجاوز هذا النظام؟ ولذلك، ينبغي أنْ نأخذ بجديّة بيان توقّعاتها لعام 2025 الذي يسعى إلى زيادة الشفافية.

من القلق أنَّ مجموعة فولكسفاغن تُعدُّ واحدة من الشّركات الألمانيّة الكبرى القليلة التي تقدّم تفاصيل عن شبكات موردي (TG3)[24]، لكنها ما زالت تفشل في تقديم معلومات كاملة والاستجابة بالشكل المناسب لاحتمالية تورّطها. ويشير ذلك أيضًا إلى أن زيادة الضّغط على مثل هذه الشّركات، في ألمانيا وخارجها، أمر ضروريّ، لا سيما في ظلّ الإشارات الخطيرة نحو تحرير التّنظيمات الصّادرة عن الإدارة الحالية (في ألمانيا).

ومن المهم التأكيد على أنّ مسؤولية العناية الواجبة تقع حصرًا على الشّركات التي تنوي التعامل مع هذا المُنتَج، ولا يجوز لأيّ طرفٍ آخرَ تحمّل هذه المسؤوليّة. وفي هذه الحالة، تقع على عاتق فولكسفاغن وحدها مسؤولية تحديد مصدر الذهب، ولا يمكن لأيّ تبرير أو تفسير بحسن نيّة أنْ يعفيها من هذه المسؤولية.[25]

إنّ تورُّط فولكسفاغن الرَّاجح مع الموّردين الذين يستوردون الذهب من مصفاة السودان للذهب، كما ورد في تقرير الموادّ الخام المسؤولة لعام 2024، يرسي سابقة خطيرة تتعلّق باحتمال مشاركة الشّركات الدوليّة في اقتصاد الحرب في السودان. ولم تقتصر المشاركة على الصّمت الدوليّ تُجاه ما يحدث في السودان، بل استغلّت هذه الشركات التغافل عبر الاستفادة من هياكل التّجارة التي تستفيد من الموارد المموّلة للنّزاع.

لا يُستولى على الذهب السودانيّ بشكل غير قانونيّ فحسب، بل يُستخرج أيضًا في ظروف عمل خطيرة للغاية تهدّد حياة ملايين العمال، وتسبّب آثارًا بيئيّة كارثيّة نتيجةَ استخدام موادّ سامّة مثل السيانيد والزئبق. كما تدمّر حياة السُّكان المحلّيين ومعيشتهم وتخرّب المحميات الطبيعيّة. وعلاوةً على ذلك، فإنّ السّيطرة العسكريّة المباشرة على الأراضي وعمليات الإنتاج والتّجارة واسعة الانتشار في جميع أنحاء البلاد، ممّا يعني أنّ الأزمة لا تقتصر على وسائل الاستخراج، بل تمتدّ إلى انتهاكات جسيمة عديدة تتعارض مع معايير العناية الواجبة.[26]

[23] مجموعة فولكسفاغن. (بدون تاريخ). مساعدات للّاجئين. https://www.volkswagen-group.com/en/refugee-aid-17293. قدّم تقرير الموادّ الخام لعام 2024 الخاص بشركة مرسيدس-بنز أفكارًا نظريّة فقط؛ أمّا مجموعة بي إم دبليو فقد نشرت سياسة المعادن الصراعية في صفحة واحدة فقط. https://www.ohchr.org/en/special-procedures/wg-business/corporate-human-rights-due-diligence-identifying-and-leveraging-emerging-practices
منظمة التعاون الاقتصاديّ والتنمية (OECD). (2016). دليل العناية الواجبة لسلاسل الإمداد المسؤولة للمعادن من المناطق المتأثّرة بالنّزاعات والمناطق عالية الخطورة. دار نشر منظّمة التعاون الاقتصاديّ والتنمية https://www.oecd.org/en/publications/oecd-due-diligence-guidance-for-responsible-supply-chains-of-minerals-from-conflict-affected-and-high-risk-areas.htm

[24] قدّم تقرير المواد الخام لعام 2024 الخاص بشركة مرسيدس-بنز أفكارًا نظريّة فقط، بينما نشرت مجموعة بي إم دبليو سياسة المعادن الصراعية في صفحة واحدة فقط.
https://www.ohchr.org/en/special-procedures/wg-business/corporate-human-rights-due-diligence-identifying-and-leveraging-emerging-practices

[25] لأمم المتّحدة، الفريق العامل المعني بالأعمال وحقوق الإنسان العناية الواجبة المؤسّسيّة بحقوق الإنسان -تحديد الممارسات الناشئة والاستفادة منها
https://www.ohchr.org/en/special-procedures/wg-business/corporate-human-rights-due-diligence-identifying-and-leveraging-emerging-practices

[26] ترتيل أمير، "الذهب القاتل: شركات التعدين التي تدمّر مجتمعًا"، شبكة أتر، 17 نوفمبر 2025، https://atarnetwork.com/?p=17672 ؛ محمد صلاح عبد الرحمن، "كيف يُسمّم الزئبق أمة: وسوء الإدارة الفادح يزيد المشكلة سوءًا"، ورقة إحاطة لعنة الذهب في السودان رقم 1 (سودان للشفافية وتتبّع السياسات، أكتوبر 2022)؛ محمد صلاح عبد الرحمن، "قنبلة زمنيّة سامّة: التعامل الفوضويّ مع السيانيد والثيوريا في السودان"، ورقة إحاطة لعنة الذهب في السودان رقم 2 (سودان للشفافية وتتبّع السّياسات، أغسطس 2023).

بماذا نطالب فولكسفاغن؟

ندعو المجتمع الدولي والهيئات التنظيميّة والمؤسّسات الماليّة إلى فتح تحقيق شفّاف، ونشر نتائجه، ومحاسبة فولكسفاغن وكلّ الشّركات والمؤسّسات التي يشتبه في تورُّطها في التّعامل مع الذهب السودانيّ المُرتبِط بالنّزاع، وفقًا لمبادئ العناية الواجبة المنصوص عليها في إرشادات منظّمة التّعاون الاقتصاديّ والتنمية (OECD) بشأن سلاسل التوريد المسؤولة للمعادن من المناطق المتأثّرة بالنّزاع.[27]

وندعو فولكسفاغن والشّركات الأخرى التي تتعامل مع مشتري الذهب من السودان إلى:

1. **الإفصاح عن المورّدين والوسطاء** الذين يواصلون تجارة الذهب المُرتبِط بمصفاة السودان للذهب (CID002567) وإنتاج الذهب في السودان تحت سيطرة الفاعلين المسلّحين، والسماح بمراجعة مستقلّة لتلك المعلومات.
2. **الالتزام الصّارم والعام بمعايير العناية الواجبة الدوليّة (OECD) ومعايير الشّفافية ذات الصّلَة**، وربط أيّ تعامل مستقبليّ بآليات تحقُّق قابلة للتدقيق خارجيًّا.
3. **التعاون مع المنظّمات المستقلّة** في جهود كشف تجار الذهب المرتبط بالنّزاع لضمان عدم استمرار استخدام الذهب السودانيّ وغيره من الموارد أداةً لتمويل الحرب وزيادة المعاناة.

نؤكد أنّ مسؤوليّة القضاء على تمويل الحرب لا تقع على عاتق المؤسّسات الدوليّة وحدها، بل هي مسؤوليّة جماعيّة. لذلك، ندعو منظمات المجتمع المدنيّ السودانيّة والدوليّة، والشّخصيات العامّة، والجمعيّات المهنيّة، وكل فئات الشعب السودانيّ داخل البلاد وخارجها، إلى الانضمام إلى هذه المبادرة و التنسيق الجماعي للمطالبة بمحاسبة جميع الأطراف المتورّطة في تجارة الذهب المُرتبِط بالنّزاع.

[27] نفس المصدر السّابق.

خاتمة

لم تكن حرب 2023 بداية للنشاط الاقتصاديّ للمؤسّسات العسكريّة. فقد تأسّس هذا الاستقلال الاقتصاديّ لعقود، بما في ذلك في قطاع تعدين الذهب، الذي شهد توسعًا كبيرًا للفاعلين العسكريّين، خصوصًا خلال العقد الأخير. وأسهمت الحرب في تعميق السيطرة العسكريّة على تعدين الذهب وتداوله، باعتباره الصّادر الأهمّ للبلاد والمصدر الرّئيس للعُملة الأجنبيّة. على سبيل المثال، في عام 2024، أعلنت المناطق الخاضعة لسيطرة القوّات المسلّحة أنّ الإنتاج وصل إلى (64) طنًا من الذهب، مع عائدات صادرات بلغت (1.6) مليار دولار،[28] ما يعني أنّ السّوق الموازية، بما في ذلك العسكريّون، يسيطرون على نحو (4) مليارات دولار تقريبًا.[29] وقد تضاعفت هذه المعدّلات في 2025، ما يشير إلى المزيد من تآكل الدولة ومؤسّساتها لصالح توسيع السّوق الموازية للتّجار الخاصّين والنفوذ العسكريّ.[30]

كما تشير التغطية الإعلاميّة والتحقيقات إلى أنّ الاستيلاء على مصفاة السودان للذهب لم يكن حادثة معزولة، بل جزءًا من سلسلة عمليات مترابطة هدفت إلى تحويل الحرب إلى أداة لنهب هذه الثروات ونقل الذهب إلى أسواق التّصدير.[31] وقد استمرّ هذا الدور، إذ أفادت تقارير أخرى بأنّ مواقع تابعة لقوّات الدعم السريع استحوذت على ذهب سودانيّ بقيمة تزيد عن (860) مليون دولار في عام 2024،[32] ممّا يعكس تحوُّل الذهب إلى مصدر رئيس لتمويل النّزاع. ولم يتوقّف استخدام الذهب باعتباره مصدرًا رئيسًا للتمويل بانطلاق الحرب وعمليات الاستيلاء غير القانونيّة واسعة النطاق، فقد وثّق عددٌ من المصادر الرسميّة المحلّية والدوليّة، ووفقًا للحكومة السودانيّة[33] والاتّحاد الأوروبيّ، تقدّر عائدات قوّات الدعم السريع بنحو (3) ملايين دولار يوميًّا، بينما ذكر تقرير لجنة الخبراء التابعة لمجلس الأمن[34] أنّها تصل إلى نحو (2.5) مليون دولار يوميًّا، ممّا يدعم قدرتهم على إعادة التسلّح بشكل مستقلّ.

على الرُّغم من الحرب المدمّرة في السودان والتناقضات الإقليميّة الحادّة، فإنّ الذهب السودانيّ ينتهي به المطاف إلى إمارة دبي عبر مسارات متنوّعة من المناطق التي تسيطر عليها الأطراف المختلفة. ورغم اتّهام الحكومة السودانيّة بأنّ دولة الإمارات العربيّة المتّحدة تُموّل قوّات الدعم السريع، تظهر البيانات الرسميّة أنّ أكثر من (96%) من الذهب السودانيّ في عام 2024 قد صُدِّر إلى الإمارات،[35] بينما تمّ استيراد (84%) من الوقود من الإمارات. وتشير عِدَّة تقارير أيضًا إلى أنّ تمويل قوّات الدعم السريع الرّئيس يأتي عبر الإمارات، بما في ذلك الأسلحة والمعدات العسكريّة القادمة من دول أوروبيّة مثل فرنسا وألمانيا.[36] وبذلك، فإنّ تعزيز مركز التّجارة الإقليميّ واستمراريّة الإمداد تشير بوضوح إلى استخدام الذهب في تمويل النّزاع واستغلال حالة عدم الاستقرار لتجفيف موارد البلاد الغنيّة. وتعد تجربة فولكسفاغن مثالًا على كيفية استخدام الإمارات كونها محورًا رئيسًا في سلاسل الإنتاج.

[28] البنك المركزيّ السودانيّ. (2025). الملخّص الإحصائيّ للتجارة الخارجيّة: يناير–ديسمبر 2024. البنك المركزيّ السودانيّ. https://cbos.gov.sd

[29] سليمان بَلْدُو، الذهب والحرب في السودان (واشنطن العاصمة: ذا سينتري، 2025)؛ (C4ADS)، السبائك مقابل الرصاص: دور التعدين في اقتصاد النّزاع في السودان (واشنطن العاصمة: C4ADS، 2025). تستند أرقام الإنتاج والصّادرات إلى البيانات المعلنة من قبل شركة الموارد المعدنية السودانيّة (SMRC) والبنك المركزيّ السودانيّ لعام 2024، التي تشير إلى إنتاج (64.36) طن من الذهب في المناطق الخاضعة لسيطرة القوات المسلحة السودانية ونحو (27.96) طن تم تصديرها، مولّدة ما يقارب (1.6) مليار دولار من الإيرادات. أُنظر: مركز الدّراسات البيئيّة والاجتماعيّة (CESS). (2025). رصد أداء تعدين الذهب في السودان خلال عام 2024. مركز الدّراسات البيئيّة والاجتماعيّة. https://cess-sudan.com/pdfs/Fuel%20of%20War%20and%20Resource%20Depletion.pdf

[30] مركز الدّراسات البيئيّة والاجتماعيّة (CESS). (2025). رصد أداء تعدين الذهب في السودان خلال عام 2024. مركز الدّراسات البيئيّة والاجتماعيّة https://cess-sudan.com/pdfs/Fuel%20of%20War%20and%20Resource%20Depletion.pdf

[31] موجو برس. (2023). منذ اندلاع الحرب في 15 أبريل 2023 بين الجيش السودانيّ وقوّات الدعم السّريع. فيسبوك. https://m.facebook.com/story.php?story_fbid=pfbid032bUBy2v94xPv96TQNwToxeEnjbgoVhAtdVhZyFqvBoip53VsoG46JHWoNxtFYSQFl&id=100063687034961

[32] Sudan Tribune. (2025). السودان يتّهم قوّات الدعم السّريع بتهريب الذهب إلى الإمارات. Sudan Tribune. https://sudantribune.com/article/307470؛ بالاستناد إلى تقرير سرّي للأمم المتّحدة أُنظر: فريق TRN، «الذهب تحت الدم: كيف تمزّق روسيا والإمارات واقتصاد حرب خفيّ السودان»، The Right Narrative، 3 أكتوبر 2025، https://therightnarrative.net/the-gold-beneath-the-blood-how-russia-the-uae-and-a-shadow-war-economy-are-tearing-sudan-apart/ https://sudanile.com/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%86%D9%86%D9%87%D8%A8-2700-%D9%83%D9%8A%D9%84%D9%88-%D8%BA

[33] نفس المصدر السابق.

[34] والش، د. (2024). اندفاع الذهب في قلب الحرب الأهليّة. صحيفة نيويورك تايمز. https://www.nytimes.com/2024/12/11/world/africa/sudan-gold-rush-heart-civil-war.html. أيضًا: سليمان، أ. وبَلدُو، س. (2025). الذهب والحرب في السودان. تشاتام هاوس. الرابط: https://shorturl.at/cgG7e.

[35] البنك المركزيّ السودانيّ. (2025). الملخّص الإحصائيّ للتّجارة الخارجيّة: يناير-ديسمبر 2024. البنك المركزيّ السودانيّ. https://cbos.gov.sd

[36] البوندستاغ الألمانيّ، مساهمة الحكومة الفيدراليّة في التخفيف من الأزمة الإنسانيّة وتنفيذ عقوبات الأمم المتّحدة في السودان، الوثيقة رقم 21/2847، 18 نوفمبر 2025، والوثيقة رقم 21/4633، 11 مارس 2026؛ منظّمة العفو الدوليّة، "السودان: تحديد نظام أسلحة فرنسي الصنع في النّزاع -تحقيق جديد"، 14 نوفمبر 2024، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2024/11/sudan-french-manufactured-weapons-system-identified-in-conflict-new-investigation/

تتطلّب هذه الوقائع مراقبة دقيقة وتعقّب أيّ ذهب يظهر في الأسواق العالميّة تحت هُويَّة (CID002567) من أجل تتبُّع مصير الذهب المُستولَى عليه من قبل قوّات الدعم السريع، أو أيّ ذهب أُستُولِيَ عليه بشكل غير قانونيّ، وهو ما يستدعي توسيع الحملات للتعريف باسم المصفاة وهُويَّتها الدوليّة والإبلاغ عن أيّة مسائل ذات صِلَة. كما يُعدُّ الحدُّ من عمليات الاستيلاء غير القانونيّ أمرًا أساسيًّا لوقف تمويل الحرب، كما يجعل التعقُّب الواسع النّطاق الذهب سلعةً مكلِفَة لأيّة جهة محليّة أو دوليّة.

© مركز الدراسات البيئية والاجتماعية (CESS)، أبريل 2026.
أُعدّ هذا التقرير من قبل مركز الدراسات البيئية والاجتماعية (CESS)، بدعم من منظمة PAX في التصميم والنشر.

www.cess-sudan.com